جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

الملاحة الرئيسة لوقع العمل الاحصائي مع استعراض تجربة الجمهورية العربية السورية في مجال الاحصاء

الدكتور عبدالملك الاخرس

الرياض

1412 هـ - 1991 م

الملامح الرئيسة لواقع العمل الاحصائي مع استعراض تجربة الجمهورية العربية السورية في مجال الاحصاء

الدكتور عبد المالك الأخرس

القسم الأول
واقع العمل الاحصائي العربي

تعاظمت تطبيقات علم الاحصاء وتنوعت أشكال استخداماته العملية في شتى الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في ظل اعداد خطة التنمية ومتابعة برامجها التنفيذية المختلفة والتي أخذت معظم الدول تنتهجها لرفع مسيرة التنمية لديها ولمعالجة الاختناقات والمشاكل التي تعاني منها.

ولم تعد مجالات علم الاحصاء تكمن في رصد البيانات الاحصائية وتبويبها ونشرها كبيانات تاريخية أو استخدام الطرق الاحصائية في حقل البحث العلمي والاستقراء الاحصائي واختبار الفرضيات، بل توسع علماء الاقتصاد في تطبيق التحليل الرياضي على البيانات الاحصائية في شتى المواضيع، وخاصة في مجالات تحديد مدى التشابك والترابط بين الأنشطة الاقتصادية داخل البنيان الاقتصادي من جهة وبين المؤشرات السكانية والديموغرافية والمؤشرات

الاقتصادية والحسابات الاجمالية المشكلة للاقتصاد القومي من جهة أخرى، كما توسع استخدامها في ايجاد التأثيرات المتبادلة في مجالات تخطيط الاستهلاك وتحديد سياسات التسعير والأجور، وفي تنمية مصادر الانتاج المحلي وايجاد البدائل للتخفيف من عبء الاعتماد على التجارة الخارجية، كما أصبحت أداة فعالة في تحديد كفاءة الاستثمار وفي اعداد ميزانية الثروة القومية والموازين السلعية المادية والبشرية، وفي تطبيق الصنوف والأدلة الموحدة، وفي اعداد واحتساب الأسس المعيارية والنمطية، وفي اعداد المقارنات المحلية والدولية واحتساب الأرقام القياسية بالأسعار الثابتة، حتى أصبح العصر الحاضر يدعى بعصر المعلوماتية بعد أن انتشرت بنوك المعلومات وتوسع استخدام الحاسب الآلي في تجهيز البيانات الاحصائية وفي استخراج نتائج المسوح الاحصائية والتعدادات خلال فترات زمنية وجيزة مما سهل عملية نشر البيانات الاحصائية واتاحتها للاستخدام والاستفادة منها في عمليات التخطيط والتنمية.

ومن المسلّم به أنه لا يمكن بناء خطة اقتصادية واجتماعية متكاملة وبناءة بدون توفر قاعدة من البيانات الاحصائية المعبّرة عن كافة أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

أهم مظاهر العمل الاحصائي العربي:

إن دراسة واقع العمل الاحصائي العربي تتطلب الوقوف على حقيقة العديد من المواضيع التي من شأنها تبيان هذا الواقع لدى كل دولة عربية على حدة. وكذلك ايضاح الدور الذي تقوم به المنظمات

العربية المتخصصة ـ سواء داخل الجامعة العربية أو خارجها ـ بهدف تعزيز هذا الدور لتقوم بواجباتها في تطور العمل الاحصائي العربي والوصول به الى الأهداف المتوخاة في خدمة العمل العربي المشترك من النواحي الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

ولعل الأسلوب الأمثل للوصول الى دراسة عملية لواقع العمل الاحصائي العربي هو القيام ببحث ميداني وفق استمارة موحدة خلال فترة زمنية محددة، ونظراً لعدم توفر الامكانات المادية الكافية للقيام بمثل هذا البحث الميداني فكان لابد من اللجوء الى ما هو متوفر أو منشور حول هذا الموضوع سواء من الأجهزة الاحصائية العربية أو من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والمكتب المركزي للاحصاء والتوثيق العربي التابع للأمانة العامة للجامعة العربية وغيرها من المنظمات العربية المتخصصة.

وقد يكون من المفيد في هذا المجال تحديد الاطار العام للمواضيع المطلوب دراستها، وكذلك عرض ما هو متوفر حولها من معلومات في حدود ما هو متيسر لدينا من بيانات، وبالتالي السعي لاستكمال هذه المعلومات حتى تكون الصورة أقرب ما تكون لواقع العمل الاحصائي العربي، ومن هذه المواضيع ما يلي:

١ ـ الوضع الراهن للأجهزة الاحصائية في الدول العربية:

يتمثل هذا بالتشريعات الاحصائية والأجهزة الاحصائية المسئولة عن الاحصاء وكذلك مدى التنسيق والتعاون بين الأجهزة

الاحصائية داخل الدولة الواحدة، وفي الحقيقة فإن تسمية وتبعية الأجهزة الاحصائية المركزية في الدول العربية تختلف بين دولة وأخرى، كما أن تأريخ استخدامها يختلف أيضا بين دولة وأخرى. وندرج فيما يلي ما يتوفر من معلومات حول الأجهزة الاحصائية في الدول العربية.

الأجهزة الاحصائية المركزية في الدول العربية

الدولة	الجهاز الاحصائي	الجهة التي يتبع لها	تاريخ انشاء الجهاز
مصر	الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء	وزارة التخطيط	١٩٦٤م
الأردن	دائرة الاحصاء العامة	وزارة الصناعة والتجارة	١٩٥٠م
الجزائر	مديرية الاحصاءات والمحاسبة الوطنية	وزارة التخطيط	١٩٥٠م
اليمن الجنوبي	الجهاز المركزي للاحصاء	وزارة الاقتصاد والتجارة والتخطيط	١٩٧٦م
اليمن الشمالي	الجهاز المركزي للتخطيط	مجلس الوزراء	١٩٧١م
قطر	الجهاز المركزي للاحصاء	مجلس الوزراء	١٩٨٠م
البحرين	مكتب الاحصاء	شئون مجلس الوزراء	١٩٧٨م
المملكة العربية السعودية	مصلحة الاحصاءات العامة	وزارة المالية والاقتصاد الوطني	١٩٧٨م

الأجهزة الاحصائية المركزية في الدول العربية

الدولة	الجهاز الاحصائي	الجهة التي يتبع لها	تاريخ انشاء الجهاز
الكويت	الادارة المركزية للاحصاء	وزارة التخطيط	١٩٦٣م
الامارات	الادارة المركزية للاحصاء	وزارة التخطيط	١٩٦١م
ليبيا	مصلحة الاحصاء والتعداد	أمانة التخطيط	١٩٦١م
العراق	الجهاز المركز للاحصاء	وزارة التخطيط	١٩٦٩م
تونس	المعهد القومي للاحصاء	وزارة التخطيط	١٩٦٩م
السودان	مصلحة الاحصاء	وزارة التخطيط	١٩٦٩م
المغرب	مديرية الاحصاء	وزارة التخطيط	١٩٦٩م
جيبوتي	قسم الاحصاء والتوثيق	وزارة التجارة والمواصلات والسياحة	١٩٦٩م
الصومال	مصلحة الاحصاء المركزية	وزارة التخطيط	١٩٦٩م
موريتانيا	مديرية الاحصاء	وزارة التخطيط والمالية	١٩٦٩م
سوريا	المكتب المركزي للاحصاء	رئاسة مجلس الوزراء	١٩٦٨م

وفي «الجمهورية العربية السورية» على سبيل المثال أحدث المكتب المركزي للاحصاء بموجب المرسوم التشريعي رقم ٨٧ لعام ١٩٦٨ وهو يرتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء، وحددت مهامه باقامة نظام احصائي شامل وموحد في البلاد يواكب تطور علاقات الانتاج وتتبع تنفيذ الخطة الاقتصادية والاجتماعية لاحصاء نتائجها في مختلف المراحل، كما اعتبر كافة الأجهزة الاحصائية في الدولة تابعة فنياً للمكتب، وهو يقر خطة عملها ويقيم معها علاقات مباشرة، وعليه أن يعمل على تدريب العاملين فيها وزيادة كفاءتهم، كما اعطى للباحثين الاحصائيين الميدانيين المختصين صفة الضابطة العدلية في معرض ممارستهم لأعمالهم الاحصائية، وذلك بعد تحليفهم اليمين القانونية أمام القضاء.

ويعتبر من الباحثين الاحصائيين من يكلفهم المكتب من موظفين أو غيرهم بمهام احصائية مؤقتة، وقد صدر العديد من القرارات التنظيمية للنظام الداخلي لأعمال المكتب ومهام مديرياته الفنية والادارية المختلفة، والذي يميز النظام الاحصائي في سورية القرار رقم ٦١/ر لعام ١٩٦٨م والمتعلق بنظام أجهزة الاحصاء في الوزارات والادارات والمؤسسات العامة والمنشآت الاقتصادية.

ومن أهم ما يشتمل عليه هذا النظام هو أن يجري عمل الأجهزة الاحصائية وفق خطة عمل سنوية تتضمن بالنسبة لكل جهاز الخطط المجمعة للأجهزة التابعة له، وتوزع الأعمال في خطة العمل السنوية على خطط شهرية، وتتضمن خطط العمل المهام الواجب

تنفيذها ومراكز التثقيل فيها والجهات المسئولة عن تنفيذها ومواعيد انجازها وتواردها الى المكتب المركزي للاحصاء.

وعادة يجري اعداد الارقام والمعلومات الاحصائية على أساس تعليمات موحدة ملزمة لكافة أجهزة الدولة والقطاع العام حول التصنيف والتبويب وتعاريف المؤشرات الهامة التي يعدها المكتب المركزي للاحصاء وتصدر بقرارات من رئيس مجلس الوزراء. ومن الصفات الرئيسة والهامة لنظام الاحصاء في سورية أيضا بأن الاحصاءات لا تعتبر رسمية إلا اذا أعدها ونشرها أو وافق عليها المكتب المركزي للاحصاء، كما يعتبر المكتب السلطة الوحيدة المخولة حق طلب الاحصاءات من أجهزة الدولة والأشخاص الطبيعيين والاعتباريين. كما لا يجوز لأي جهاز أو شخص طبيعي أو اعتباري بان يقوم ببحوث احصائية عن طريق توجيه الأسئلة الاحصائية أو الاستمارات أو اصدار أي نشرة متضمنة لمعلومات أو أرقام احصائية الا بعد موافقة مسبقة من المكتب المركزي للاحصاء.

كما يتضمن التشريع الاحصائي في سوريا مراسم تشريعية خاصة باجراء التعداد العام للمساكن والسكان والتعداد الزراعي، وبأن ينفذ كل منها بشكل دوري كل عشر سنوات، وبأن يقوم المكتب المركزي للاحصاء بتنفيذ هذه التعدادات وباتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذها بالتعاون مع أجهزة الدولة والقطاع العام وغير ذلك.

وهناك دول عربية أصدرت تشريعات لتنظيم عمليات جمع الاحصاءات واجراء التعدادات مستقلة عن قوانين انشاء أو تحديد

الأجهزة المختصة بجمع ونشر البيانات، كما في مصر واليمن الشمالي، بينما قامت دول أخرى بالجمع بين هذين الموضوعين في قانون واحد مثل الكويت والأردن والعراق والبحرين وقطر واليمن الجنوبي، كما أن أغلب الدول قد اكتفت بتوفير الحماية اللازمة للباحثين الاحصائيين أثناء أدائهم لعملهم الاحصائي وذلك بتحريم الاعتداء عليهم ومعاقبة غير المتعاونين معهم.

وبالنسبة لمجالات تنسيق العمل والتعاون بين الأجهزة الاحصائية داخل الدولة الواحدة من الدول العربية فانه يوجد تضارب في البيانات التي تصدرها أكثر من جهة أو التي تصدر بصورة متتابعة وخاصة في مجال الاحصاءات الزراعية، وعلى سبيل المثال فإن العمل يفتقر الى التنسيق بين الادارة المركزية للاحصاء وقسم الاحصاء بادارة الزراعة في وزارة الأشغال العامة في احدى الدول العربية، وكان من نتيجته انفراد الادارة المركزية بجمع ونشر بيانات القطاع الزراعي، وكذلك يفتقد التعاون بين دائرة الاحصاءات العامة في دولة عربية أخرى وبين قسم الاحصاء بوزارة الزراعة خاصة في مجال اعداد بيان المساحات الزراعية وغيرها.

٢ ـ الامكانات الفنية والمادية المتاحة.

يمكن أن يندرج تحت بند الامكانات الفنية والمادية المتاحة للاستخدام في العمل الاحصائي الكثير من المواضيع وذلك حسب درجة الشمول أو المركزية التي تتبعها في تنفيذ المهام الاحصائية،

ويمكن في هذه الدراسة التركيز على المواضيع الأساسية التالية:-

أ - الكوادر الفنية:

إن أهم عناصر الكوادر الفنية هو توفر العدد الكافي من الموظفين المؤهلين والمتخصصين في العديد من المواضيع الاحصائية والاقتصادية بالاضافة الى توفر مراكز التأهيل والتدريب للموظفين في الأجهزة الاحصائية الأخرى، وخاصة بالنسبة للأعمال الاحصائية الميدانية الخاصة بتنفيذ البحوث الاحصائية والتعدادات الشاملة، كما أن توفير واتاحة الخبراء في مجالات الاحصاء والاقتصاد بانشطته وفروعه له أثر كبير على تطوير العمل الاحصائي وتنهيج أساليبه وخاصة في مجالات تصميم البحوث والاستمارات واعداد التعاريف والتعليمات وتجهيز البيانات بكافة مراحلها وحتى مرحلة تحليل البيانات الاحصائية وعرضها في جداول احصائية معبرة عن الظاهرة المدروسة

وباستثناء عدد قليل من الدول العربية فإن العدد الأكبر منها يعاني من نقص شديد في العناصر الاحصائية الكافية والمدربة كما أن معظم الدول العربية يعاني من القيود المفروضة على التعيين لاستقطاب الخريجين من الجامعات أو من المعاهد الاحصائية. ومن ناحية أخرى فإن عدم توفر الحوافز المادية والمزايا التشجيعية لدى معظم الدول العربية وخاصة للعاملين في مجال الاحصاء جعل من ظاهرة التسرب في العمل الاحصائي ظاهرة عامة، حيث أن العاملين في المجالات الاحصائية يتركون العمل الاحصائي ويتجهون الى

أعمال أخرى تدر عليهم دخولاً أكبر، خاصة وأن العمل الاحصائي يعتبر من الأعمال المرهقة والتي تحتاج الى صفات خاصة يجب أن يتصف بها جميع المشتغلين في المجالات الاحصائية عموما.

وفي الحقيقة يعكس عدد ونوعية العاملين بأجهزة الاحصاء حقيقة تواضع الامكانات الفنية المتاحة، لذلك فإن أغلبية الدول العربية تحتاج الى دعم مادي فني بالاضافة الى تدريب العاملين لديها واستمرار عملية التأهيل حتى نعطي الحاجات المتزايدة للعمل الاحصائي.

وحفاظاً على العناصر الاحصائية في الجمهورية العربية السورية فقد نص النظام لديها على احداث جهاز احصائي في كل وزارة أو مؤسسة عامة يتم تشكيله بقرار من الوزير المختص أو المدير العام المختص خلال شهر واحد من تاريخ صدور النظام، وأن يحدد عدد عناصر هذا الجهاز حسب حجم المهام الاحصائية المطلوبة، وبأنه يحق للمكتب المركزي للاحصاء الاتصال المباشر مع الأجهزة الاحصائية، وعلى المكتب أن يعمل على تدريب العاملين في الأجهزة الاحصائية وزيادة كفاءتهم. وعلى هؤلاء العاملين أن يشتركوا في الدورات التدريبية التي ينظمها المكتب لهذا الغرض، ويؤخذ رأي المكتب عند تعيين أو تبديل مدير الجهاز الاحصائي في الوزارة أو المؤسسة العامة، كما يؤخذ رأي المكتب في حال تقويم العمل الفني لذلك المدير أو منحه المكافأة التشجيعية.

ب ـ الامكانات المادية:

تشتمل الامكانات المادية على توفير العدد الكافي من الأجهزة وخاصة بالنسبة لأجهزة القياس وآلات التصوير بالاضافة الى توفير الحاسبات الالكترونية وبنوك المعلومات والأشرطة الممغنطة والبرامج الجاهزة، وبالتالي توفير الاعتمادات اللازمة لتغطية النفقات الجارية التي يتطلبها تأمين تشغيل هذه المعدات بكفاءة عالية وتأمين مستلزمات الانتاج الاحصائي بمختلف أشكالها لطباعة النشرات والتقارير الاحصائية، بالاضافة الى تأمين الاعتمادات اللازمة لتطوير هذه المعدات واقتناء المستجدات الحديثة منها.

وفي الحقيقة، فإن توفير الامكانات المادية يساهم برفع كفاءة العمل الاحصائية وفي القيام بكافة مراحل العمليات الاحصائية بدقة كافية وبأقل وقت، مما يسهل الاستفادة من نتائج البحوث الاحصائية ووضعها في أيدي المسئولين والمهتمين.

ويستحوذ الكثير من الأجهزة الاحصائية في الدول العربية وخاصة في الدول التي قطعت شوطاً كبيراً من مضمار العمل الاحصائي، مثل السعودية والامارات وقطر والكويت والبحرين على العديد من هذه المعدات والاجهزة الكفيلة بتطوير مجالات العمل الاحصائي لديها، وباستثناء عدد قليل من الدول العربية فان معظم الدول العربية تمتلك حاسبات آلية حديثة يستخدمها في الأجهزة المركزية، والواقع يدل بإن الأجهزة المركزية في بعض الدول العربية تمتلك امكانات الطباعة والتصوير ووسائل الانتقال بصورة مرضية،

بل أن بعضها يستخدم معدات قياس على أحدث مستوى لاستخدامها في عمليات الاحصاء الزراعي.

ومما لا شك فيه فإن زيادة حجم الاعتمادات المالية المخصصة للأجهزة الاحصائية في الموازنات السنوية يساهم في امكانية تطوير العمل الاحصائي،الا أن غالبية الدول تعاني من قصور في حجم مثل هذه الاعتمادات عن تلبية كامل احتياجاتها، وذلك بسبب سياسات ترشيد الانفاق.وبحجم النفقات الجارية للحكومة وتدعيم النفقات الرأسمالية الثانية الواردة في خطط التنمية.

٣ ـ تحديد مستوى الدقة وشمولية البيانات الاحصائية:

تعتمد دقة البيانات والمعلومات الاحصائية على الطرق الاحصائية والأساليب المستخدمة في تصميم البحوث الاحصائية واستيفاء البيانات من الوحدات الاحصائية وعلى مستوى الباحثين الاحصائيين المكلفين بجمع البيانات الاحصائية

وليس المجال هنا لبحث مثل هذه الطرق خاصة وأن استخدام أي منها تستدعيه الظروف والامكانات المتاحة، ولكن المقصود في تحديد مستوى دقة وشمولية البيانات الاحصائية هو التركيز على استخدام الطرق الموضوعية العلمية وبأسلوب موحد حسب المصادر المتاحة، وبالتالي تحديد أنواع الاحصائات الممكن جمعها دورياً من مصادرها المخصصة مع توعية هذه المصادر وتأهيلها وتوحيد أشكال البحوث الاحصائية الميدانية المطلوب تنفيذها على مستوى الدول

العربية مثل التعداد الزراعي، وميزانية الأسرة وأبحاث الاستقصاء الصناعي وغيرها من الأبحاث الاحصائية والتي يمكن أن توفر مجموعة من البيانات الأساسية بشكل موحد ووفق اسناد زمني موحد، ووفق تعاريف وتعليمات واستمارات وجداول اخراج موحدة، حتى يمكن الاستفادة منها بشكل أمثل، خاصة وأن مثل هذه المواضيع تشكل القاعدة الأساسية للتوصل الى دقة معينة وشمول موحد للبيانات الاحصائية المطلوبة على المستوى القطري لكل دولة عربية أو على مستوى الدول العربية ككل.

ومن جهة ثانية فإن هناك الكثير من المؤشرات الاحصائية يتطلب اعدادها القيام بتطبيق أشكال معينة من الصنوف والثبوتيات والتثقيلات واستخدام المعادلات الرياضية مثل «الارقام القياسية على سبيل المثال» أو تتطلب القيام بعرضها بأشكال موحدة حتى يمكن الاستفادة منها لأغراض التحليل والمقارنة. والمطلوب في هذا المجال السعي لتوحيد المناهج الاحصائية والأساليب الاحصائية التي يمكن من خلالها التوصل الى أرقام احصائية ومؤشرات اجمالية على قدر كبير من الدقة.

وفي هذه المجالات هناك العديد من الدراسات المنهجية والأنظمة الموحدة التي تصدرها الأمم المتحدة (قسم الاحصاء) والتي يمكن الاستفادة منها، وبالتالي مواءمتها بما ينسجم وواقع وظروف البلدان العربية. وقد قطعت الجامعة العربية والمكتب المركزي للاحصاء والتوثيق العربي شوطاً كبيراً في هذا المجال وخاصة في

مجالات الصنوف السلعية المميزة للنشاط الاقتصادي وفي التصنيف المهني الموحد وفي صنوف التجارة الخارجية وفي نظام المحاسبة القومية العربي المنبثق عن نظام الأمم المتحدة، وكذلك في نظام محاسبة التكاليف وفي النظام المحاسبي الاحصائي الموحد والذي يربط بين القرارات المالية والحسابات القومية

واعتقد أن استكمال السير في المنهج الذي تسير عليه الجامعة العربية في هذا الموضوع وبالتالي متابعة التعديلات وتوحيد أسس وأشكال الصنوف والجداول الممكن أن توحد على مستوى الدول العربية سيساهم بشكل فعال في الوصول الى أرقام ومؤشرات احصائية دقيقة يمكن الاعتماد عليها في مشاريع التنمية وتخطيط القوى العاملة والارتقاء بالتعاون الفني بين الدول العربية في هذه المجالات.

والمشكلة التي تواجه الدول العربية في هذا الموضوع هي الاختلاف البيِّن والواضح بين المستويات الاحصائية والتطبيقات العملية للصنوف والأنظمة والأدلة الموحدة والتي توصلت اليها كل دولة عربية، وبأن هناك فروقاً واضحة في بعض الأنظمة التي تطبقها بعض الدول العربية، وأن مجهودات كبيرة يجب أن تبذل في سبيل التوصل الى منهج موحد يمكن تطبيقه واستخدامه لدى جميع الدول العربية على حد سواء.

ويمكن القول في هذا المجال: بأن هناك العديد من الدول العربية قد قطع شوطاً كبيراً في تطبيق الكثير من الأنظمة الموحدة التي

قامت جامعة الدول العربية ومركز التنمية الثنائية للدول العربية باعدادها وتقويم أسلوب تطبيقاتها وخاصة في مجال النظام المحاسبي الاحصائي الموحد والصنوف للسلع والخدمات المميزة للنشاط الاقتصادي، وصنوف التجارة الخارجية، والنظام العربي الموحد للمحاسبة القومية، وكذلك الاستفادة من الدراسات المنهجية التي تم اعدادها مثل دراسة الأرقام القياسية للانتاج الصناعي وغيرها من الدراسات في مجالات تنهيج العمل الاحصائي وتوحيد أساليبه

وقد يكون من المناسب في هذا المجال لدفع مسيرة العمل الاحصائي العربي الموحد التفكير في ادخال تدريس الأنظمة العربية الموحدة ضمن مناهج المعاهد الاحصائية ومراكز التدريب الاحصائي والجامعات. نظراً لما يتيحه هذا الاسلوب من بناء الأسس الفكرية والنظرية وتعميق دور التطبيق العملي لها. وفي علمنا أن بعض الدول العربية قد بدأت بتطبيق هذا الأسلوب في تدريس الأنظمة الموحدة، ومن المفيد التفكير في تشكيل مجموعات من الخبرات من العاملين في الأجهزة الاحصائية والتي قطعت شوطاً بعيد المدى في تطبيقات الأنظمة العربية في اعداد دراسات وشروح تطبيقية مبسطة لأساليب التطبيق ومعالجة الصعوبات التي يمكن أن تنشأ من خلال التطبيق العملي، وكذلك متابعة التعديلات والتطورات الدولية التي يمكن أن توصي بها المنظمات الدولية، على أن تعمل هذه المجموعات ضمن نطاق الامانة العامة لجامعة الدول العربية. واعتقد أن تطبيق هذا الأسلوب كان قد نجح في الوصول الى تحقيق الكثير من الأهداف

خلال حقبة السبعينات، وأن تنشيط مثل هذا الجهد حاليا سيكون له أكبر الأثر في دفع مسيرة العمل الاحصائي العربي الموحد في الاتجاه الصحيح، ويكون العمل الاحصائي قد أسهم بصورة أساسية في خدمة العمل العربي المشترك في جميع صيغه وأساليبه بشكل يتناسب والطموحات العربية الهادفة الى تحقيق الوحدة الاقتصادية الشاملة والكاملة كمدخل مأمون للوحدة العربية الشاملة.

٤ ـ تبويب وعرض البيانات الاحصائية وأمكانات تطويرها ورفع كفاءة الأداء في مجال التحليل الآلي:

لا شك بأن الدول العربية تقوم كل منها بتبويب وعرض البيانات الاحصائية لديها وفقاً لامكاناتها الفنية والمادية. وليس المقصود هنا التعرض الى أسلوب التبويب والعرض الذي تستخدمه الدول العربية، بل المقصود التعرض الى توحيد هذه الأساليب وتحديد مستوى التبويب والعرض حتى يمكن الاستفادة من البيانات في اجراء المقارنات العربية والقطرية والدولية، ويدخل في هذا المفهوم أيضاً توحيد التعاريف وأشكال الجداول الأساسية واختيار سنة الأساس للمؤشرات الاحصائية المفروض أن تنشر على مستوى الدول العربية. وقد يكون من المناسب في هذا المجال البدء في معالجة القصور الذي يكتنف بعض البيانات المنشورة في الدول العربية، وايجاد الطرق والوسائل التي تمكن من معالجة مظاهر القصور عند اتاحة البيانات الجديدة للنشر، وبالذات في مجال مؤشرات الحسابات الاقتصادية الاجمالية وحسابات الدخل وبيانات الانتاج في مختلف

القطاعات الاقتصادية، خاصة وأن الأمم المتحدة قد قطعت شوطاً كبيراً في مجال عرض مثل هذه البيانات دولياً وبشكل موحد.

كما أن الموضوع الذي يشكل أهمية خاصة في هذا المجال هو تسهيل الاعتماد على الحاسبات الآلية في عمليات التبويب والتحليل، خاصة وأن سهولة البيانات واسترجاعها وسرعة تبويبها واعدادها للعرض تشكل مزايا أساسية في العمل الاحصائي الموحد، كما أنها تساعد على اجراء التحليلات الاحصائية والاقتصادية سواء كانت بسيطة أو متقدمة كذلك فإن عمليات التبويب والتحليل الآلي يتطلب تخطيطاً واعداداً دقيقاً لاسيما في مجال اعداد الجداول المزدوجة أو المتقاطعة للاستفادة من نتائج الأبحاث والاحصائيات المتجمعة على الوجه الأكمل. وقد يكون من المناسب في هذا المجال الاستفادة من التجارب الناجحة التي توصلت اليها الكثير من الدول العربية في مجال التحليل الآلي وخاصة في تجهيز بيانات التعدادات الشاملة والمسوح والأبحاث الميدانية، مثل بحث ميزانية الأسرة، وفي نشر وتبويب احصاءات التجارة الخارجية، وبالتالي التفكير في اعداد برامج جاهزة يمكن الاستفادة منها بشكل موحد واتاحتها للدول العربية التي تحتاج اليها في العمليات الاحصائية المستقبلية.

٥ ـ نشر البيانات الاحصائية:

تقوم جميع الدول العربية بنشر بياناتها الاحصائية في مجموعات أو نشرات احصائية سنوية، كما تقوم بنشر بيانات احصاءات التجارة

الخارجية بصورة دورية ومنتظمة، كما نظمت خطة عمل المكتب المركزي العربي للاحصاء والتوثيق الأولويات بما يلبي الاحتياجات الأساسية في العمل الاحصائي العربي بالتعاون والتنسيق مع مؤسسات العمل العربي المشترك وخاصة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وذلك من خلال المناقشات والتوصيات التي تصدرها اللجان الفنية والفرعية المتخصصة

وفي موضوع نشر البيانات الاحصائية فإن الكتب والنشرات الاحصائية التي يقوم هذا المكتب باعدادها حالياً، وكذلك التي نظمتها خطة العمل الاحصائي للسنوات القادمة تعتبر كافية إذا ما تم انجازها في المواعيد المحددة لها، والمطلوب في هذا المجال السعي منذ الآن لاستكمال البيانات وفق سلسلة زمنية موحدة تغطي كافة الدول العربية، وبأن تكون الفترة الزمنية بين اصدار هذه النشرات وبيانات أحدث سنة تحتويها أقل ما يمكن حتى لا تبقى هذه البيانات كبيانات تاريخية فقط، وحتى يمكن الاستفادة منها بشكل أسرع في مجال الدراسات والتقارير التي تتم وفق منظور عربي موحد.

وعلى الرغم من الصعوبة الكبيرة التي يمكن أن تنشأ عن ذلك نظراً لتباين توزيع وشمولية البيانات التي تصدرها الدول العربية، الاَّ أن الاتصالات المباشرة واستكمال النواقص في البيانات من خلال المراسلات أو الاتصالات الشخصية يمكن أن تؤدي دوراً فعالاً

ومن جهة ثانية وبغية الحد من تكرار مطالبة الأجهزة القطرية المنتجة للبيانات الاحصائية ببيان واحد من أكثر من جهة عربية من

المنظمات العربية الاحصائية أو الاقتصادية فإن التنسيق في طلب البيانات الاحصائية بين هذه المنظمات يعتبر أمراً ضرورياً وحيوياً حتى تتحدد جهة الاصدار العربي، وعلى سبيل المثال فإن المنظمات والتكتلات الاقليمية العربية، هي الآتية:

١ ـ جامعة الدول العربية.

٢ ـ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

٣ ـ السوق العربية المشتركة.

٤ ـ المنظمات العربية المتخصصة

٥ ـ اللجنة الاستشارية الدائمة لدول المغرب العربي.

فهي تحتاج الى الكثير من البيانات المتشابهة أو توزع العديد من الاستبيانات حول موضوع واحد. لذلك فإن عقد اجتماع موحد يضم ممثلين عن كافة هذه الجهات لبحث المواضيع الاحصائية المطلوبة، وبالتالي محاولة تخصيص كل جهة بمواضيع محددة تكون من مسئوليتها حصراً، وتقوم بمتابعتها والعمل على تطويرها، وإن مثل هذا الجهد سوف يعطي العمل الاحصائي المشترك نوعاً من المنهجية والتخصيص في جمع البيانات عربياً، أو في تسهيل عملية الاستفادة منها واستخدامها بشكل أمثل، وفي حالة صعوبة تنفيذ مثل هذا الاقتراح عملياً، فيمكن التفكير في دعم بنك المعلومات العربي وكذلك تشكيل النواة الأساسية له ليقوم بهذا الدور، ولعل الفقرة التالية من هذه الدراسة تعطي الأضواء حول هذا الموضوع.

بناء وتطوير شبكة المعلومات الاحصائية على المستوى العربي.

لا يخفى على أحد اليوم مدى التقدم الذي تم تحقيقه في مجال أعمال المكننة الآلية وتطبيقاتها في المجالات الاحصائية المختلفة، والتأكد من صحتها وكذلك القيام بأعمال التحليل الاحصائي وتصميم البرامج واستخدام البرامج الجاهزة وعمل برامج التدريب للتعامل مع البيانات الاحصائية آليا.

ومن ناحية أخرى، فإن مجالات تحسين مستوى الأداء لقنوات الاتصال بين الأجهزة الاحصائية هي كبيرة جداً، حيث يمكن الاستفادة من أنظمة تبادل البيانات والوثائق والبرامج على أدوات الادخال، مثل الشرائط أو الاقراص الممغنطة والتي يمكن أن تهيء الأسلوب للتعامل الفوري بمجرد وصول البيانات بهذا الأسلوب، وهو مجال لرفع عبء كبير في اعداد وتجهيز مثل هذه البيانات بالأساليب الاحصائية العادية.

يُضاف الى ما سبق أن إمكانية استخدام شبكات الأقمار الصناعية في مجال الاتصالات العربية القطرية رغم التباعد الجغرافي عن طريق بناء شبكات اتصالات تسمح بتداول البيانات والبرامج والمعلومات في جميع الحاسبات المربوطة كنقط اتصال لدى كل دولة عربية لديها حاسبات آلية مستخدمة في العمليات الاحصائية أو في غيرها من شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية والمتوفرة بكل دولة، هي التي ستكون العنصر الرئيس في الحكم على كفاءة ودقة نقل

البيانات من والى الشبكة، خاصة وأن القمر الصناعي العربي قد أصبح واقعاً حياً.

إن التعرض لهذا الموضوع في هذه الدراسة المختصرة ليس المقصود منه أن يكون أحد الأهداف التي يمكن أن نتوصل اليها خلال مسيرة العمل الاحصائي العربي المشترك، بل ليكون استراتيجية عمل متكامل تنصب في اطاره جميع الجهود والامكانات المتاحة، وليشمل نواة عمل متقدم ومتطور لتحقيق الأمنيات الكثيرة التي نسعى اليها في خدمة وتطوير العمل العربي بشتى أشكاله.

القسم الثاني
استعراض تجربة الجمهورية العربية السورية
في مجال العمل الاحصائي

بيّنا سابقاً أهمية الدور الذي يلعبه الاحصاء في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هذا الدور الذي يتعاظم يوماً بعد يوم بحيث أصبح من المسلم به في هذا الوقت أن اتخاذ أي قرار سليم لا يمكن أن يتم دون وجود المعطيات الرقمية اللازمة وانه لا يمكن بناء خطة اقتصادية واجتماعية متكاملة وبناءة دون وجود قاعدة من البيانات الاحصائية.

إن الاحصاء في القطر العربي السوري ـ شأنه شأن العديد من

الدول السائرة في طريق النمو ـ بدأ يأخذ دوراً مميزاً، ويزداد يوماً بعد يوم الاعتماد على العمل الاحصائي ونتائجه. وعلى الرغم من أن المكتب المركزي للاحصاء هو فتي نسبياً (١٩٦٨م) الا أن العمل الاحصائي في القطر العربي السوري أصبح متطوراً نتيجة الاعتماد على الأساليب الاحصائية المتطورة والتقنية الحديثة وسنحاول من خلال هذه الورقة القاء الضوء على تطور العمل الاحصائي في القطر بعد الحصول على الاستقلال وحتى الآن، وسنتعرض للهيكل الاداري والتنظيمي للعمل الاحصائي سواء على مستوى الادارة المركزية وفروعها في المحافظات أو على مستوى المديريات الاحصائية الموجودة في الوزارات والادارات والمؤسسات.

تطور العمل الاحصائي في القطر العربي السوري:

مرَّ جهاز الاحصاء في القطر العربي السوري بمراحل مختلفة اكتسب من خلالها خبرات وأصالة اكسبته القدرة على تنفيذ المهام الموكلة اليه في اطار عملي صحيح. ويمكن تلخيص هذه المراحل كما يلي:

أ ـ المرحلة الأولى (١٩٤٩ ـ ١٩٥٨م)

كان الاحصاء خلال هذه الفترة جهازاً يدعى (مديرية الاحصاء) تابعة لوزارة الاقتصاد الوطني. وكانت هذه المديرية أول تنظيم للاحصاء في سوريا، وقد حددت أعمال هذه المديرية بالمرسوم رقم /١٣٠/ تاريخ ١٩٤٩/٦/١١م الذي تضمن النقاط التالية:

١ ـ تتولى مديرية الاحصاء المنصوص عليها في ملاك وزارة الاقتصاد القيام بجمع مختلف أنواع الاحصاءات في جميع الأمور والنواحي الممكن احصاؤها وتنسيق هذه الاحصاءات وتحليلها وتفسيرها ونشرها، كما تقوم بتنظيم وتوجيه أعمال مكاتب الاحصاء في الوزارات المختلفة.

٢ ـ تكلف كل وزارة بتأسيس مكتب للاحصاء مهمته جمع المعلومات الاحصائية المتعلقة بأعمال الوزارة المرتبطة بها، وتقوم ادارات الاحصاء الوزارية بوضع مناهجها العلمية بالاتفاق مع مديرية الاحصاء في وزارة الاقتصاد، وتتبع تعليماتها من الوجهة الفنية، ويمكن لهذه المكاتب ارسال كشوفها الاحصائية الى مديرية الاحصاء لتنسيقها وتحليلها، وفي حالة نشوء خلاف بين مديرية الاحصاء ومكاتب الاحصاء المركزية، يعرض هذا الخلاف على وزير الاقتصاد الوطني الذي يعتبر قراراه نهائياً.

٣ ـ تقوم مديرية الاحصاء منفردة أو بالتعاون مع مكاتب الاحصاء الوزارية بجمع البيانات (الاحصاءات) التالية أو بأي قسم منها:

أحوال البلاد الطبيعية، التقسيمات الادارية ومساحة الاراضي، السكان ومساكنهم، المواليد، الوفيات، الزواج والطلاق، الهجرة الدائمة والمؤقتة، الصحة والاسعاف العام، التربية والتعليم، القضاء والسجون، البلديات والعمل والعمال، الزراعة، ملكية الأراضي واستثمارها ورهنها، الثروة الطبيعية، المصانع، المهن والحرف الحرة، المتاجر والفنادق

والمطاعم والمقاهي، السياحة والاصطياف، التجارة الخارجية، التجارة الداخلية، الأرقام القياسية للأسعار وتكاليف المعيشة، الاستهلاك، النقل والمواصلات، الشئون المصرفية والنقدية، مالية الدولة، الأوقاف، الدخل، التأمين، حماية الملكية التجارية والصناعية وحقوق التأليف، الشركات والجمعيات التعاونية، أية مواد أخرى قد تعينها وزارة الاقتصاد الوطني فيما بعد.

٤ ـ يحق لمديرية الاحصاء، تكليف المؤسسات والشركات والأفراد وأي هيئة أخرى بتقديم الاحصاءات المتعلقة بهم، ويترتب على هؤلاء التعاون مع مديرية الاحصاء وتزويدها بالمعلومات التي تتطلبها، كما عليها ملء وتسليم الجداول أو النماذج المطلوبة منهم، وفقاً للتعليمات المتعلقة بتلك الجداول، على أن تكون المعلومات صحيحة ومطابقة للواقع وترسل مديرية الاحصاء الجداول أو النماذج الى المؤسسات والشركات والهيئات والافراد بواسطة البريد أو بواسطة موظفيها، ويعتبر ذلك تكليفاً ملزماً لتهيئة المعلومات ضمن الوقت المحدد.

٥ ـ تُعتبر المعلومات التي تستلمها مديرية الاحصاء سرية ولا يجوز استخدامها الا لأغراض احصائية محضة، ويحق لمديرية الاحصاء نشر المعلومات المتوفرة لديها بصفة عامة وغير شخصية بشكل لا يتسنى معرفة أي بيان فردي، كما لا يجوز نشر أية معلومات احصائية تتعلق بأحد الأفراد أو أصحاب المؤسسات ما لم تؤخذ موافقة خطية.

٦ ـ إذا ثبت أن أفشى أحد موظفي مديرية الاحصاء أو مكاتب

الاحصاء في الوزارات المختلفة المعلومات التي حصل عليها، أو استخدمها لاغراضه الشخصية يعاقب باحدى العقوبات الشديدة المنصوص عليها في قانون الموظفين الأساسي، وفي حالة استهداف المجرم لعقوبة أشد بموجب القوانين النافذة تطبق العقوبة الأشد. كما يعاقب كل من يعرقل أو يعيق أعمال مديرية الاحصاء أو أعمال موظفيها أو يهمل أو يرفض تقديم المعلومات المشروعة المطلوبة منه، أو يعطي معلومات غير صحيحة بغرامة تتراوح بين الخمسين والألف ليرة سورية، وبالسجن مدة تتراوح بين الثمانية أيام والستة أشهر، أو باحدى هاتين العقوبتين، وتضاعف العقوبة في حال التكرار.

كما أنه حرصاً على حقوق ذوي العلاقة لا يجوز استعمال أية قيود أو كشوف أو مستندات أو أية معلومات احصائية حصلت عليها مديرية الاحصاء في فرض ضريبة أو في أية اجراءات حقوقية أو جزائية ضد الذين قدموا هذه المعلومات، وانما يجوز استخدامها كبيّنة ضد من قدم معلومات غير صحيحة

٧ ـ تعتبر مديرية الاحصاء المرجع الوحيد في الجمهورية العربية السورية لتزويد الادارات الحكومية والمؤسسات العامة والخاصة بجهود لا يستهان بها خلال السنوات (١٩٤٩ ـ ١٩٥٨م) بالرغم من قلة مواردها المالية وامكاناتها البشرية في ذلك الوقت، واستطاعت جمع كثير من البيانات الاحصائية في مختلف المصادر بالاضافة الى اصدار نشرات احصائية كثيرة وأهمها المجموعة الاحصائية السنوية.

ب ـ المرحلة الثانية: (١٩٥٨م ـ ١٩٦٨م)

تم في هذه المرحلة فصل الاحصاء عن وزارة الاقتصاد الوطني والحق في وزارة جديدة هي وزارة التخطيط، وذلك حسب القرار الجمهوري رقم ١٩٤ وتاريخ ١٩٥٨/٤/٧م.

وقد نص هذا القرار على ما يلي:

المادة الأولى:

تختص وزارة التخطيط القومي باجراء الدراسات والأبحاث والاحصاءات لاعداد الخطة القومية الشاملة للنهوض الاجتماعي في القطر، ولتحقيق هذا الغرض فإن وزارة التخطيط مخولة بالاتصال بالوزارات الأخرى والمؤسسات العامة والخاصة في سبيل الحصول على ما جاء في المادة الرابعة:

«تنشأ مديرية إحصاء في وزارة التخطيط نقلا عن وزارة الاقتصاد الوطني بموظفيها واعتماداتها وتختص باجراء تعداد السكان واعداد الدراسات والبيانات الاحصائية والتوجه الفني للأجهزة الاحصائية في الاقليم السوري».

وقد حدد هذا القرار مهمة مديرية الاحصاء بعد نقلها الى وزارة التخطيط مما يجعلنا نقول عن هذه الفترة «فترة الاحصاء من أجل التخطيط».

وقد أكد القانون رقم ٣٥ بتاريخ ١٩٦٠/٢/٩م المتعلق

بموضوع الاحصاء والتعداد والزامية الاحصاء على سرية المعلومات الاحصائية

وبعد ذلك وفي عام ١٩٦٢م تم تشكيل لجنة مركزية للاحصاء تضم ممثلين عن وزارة التخطيط بما فيها مديرية الاحصاء ووزارة الدفاع، ثم اعيد تشكيل هذه اللجنة في عام ١٩٦٤م فأصبحت تضم ممثلين من وزارة التخطيط ووزارة الدفاع ووزارة الزراعة والصناعة والتموين والشئون الاجتماعية والعمل.

من جهة ثانية حدد قرار وزير التخطيط رقم (٤٠) تاريخ ١٩٦٢/٥/٢٠م مهمة مديرية الاحصاء وأقسامها بالمهام التالية:

أولا: اعداد الاحصاء واجراءات التعداد والحسابات وجميع الدراسات الاحصائية، وخاصة تلك الضرورية لتحضير الخطط القومية وبرامج التنمية

ثانياً: التوجه الفني لجميع الأجهزة الاحصائية الموجودة في مختلف الوزارات والادارات العامة، وكانت مديرية الاحصاء تتألف من الأقسام التالية:

١ ـ قسم الاحصاءات الاقتصادية.

أ ـ شعبة الاحصاءات الزراعية

ب ـ شعبة الاحصاءات الصناعية والنقل.

٢ ـ قسم الاحصاءات الاجتماعية.

أ ـ شعبة الاحصاءات الحيوية والصحة والخدمات الاجتماعية.

ب ـ شعبة ميزانية الأسرة والقوى العاملة والأجور.

٣ ـ قسم الحسابات القومية والدراسات:

أ ـ شعبة التجارة.

ب ـ شعبة الخدمات.

٤ ـ قسم جمع البيانات وتجهيزها ونشرها:

أ ـ شعبة الاحصاءات المالية والتجارية والأسعار.

ب ـ شعبة جمع البيانات وتجهيزها ونشرها.

وقد تمت خلال هذه المرحلة منجزات احصائية هامة للغاية يأتي في مقدمتها التعداد العام للسكان لعام ١٩٦٠م والذي يعتبر أول تعداد علمي أنجز في الجمهورية العربية السورية، حيث بنيت على بياناته العديد من الدراسات الاحصائية وكانت هذه البيانات أحد المنطلقات التي ساعدت في وضع الخطط الاقتصادية والاجتماعية.

جـ ـ المرحلة الثالثة والحالية:

بدأت هذه المرحلة في منتصف عام ١٩٦٨م حيث جرى فصل الاحصاء عن التخطيط وأنشيء المكتب المركزي للاحصاء الذي يتبع مباشرة رئيس مجلس الوزراء وبرئاسة مختص بمرتبة معاون وزير، كما أنشأت هيئة تخطيط الدولة والتي ترتبط برئيس مجلس الوزراء ويرأسها وزير الدولة لشئون التخطيط.

ولقد كان إحداث المكتب المركزي للاحصاء بالمرسوم رقم

(٨٧) تاريخ ١٩٦٨/٧/٦م، انعطافاً حقيقياً في مسيرة الاحصاء في القطر العربي السوري، وتغيراً جذرياً للأساليب والاجراءات التي كانت متبعة خلال المرحلتين السابقتين، وبانشاء المكتب المركزي للاحصاء أصبح للاحصاء ـ كعلم وتطبيق ـ دوره الفعَّال والأساسي في وضع خطط تطوير كافة جوانب المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال توفير المعطيات الرقمية العلمية المطلوبة لتتبع تنفيذ الخطط الانمائية ولعملية التنبؤ والاسقاط للمستقبل، تلك العملية التي لا مناص منها في كل عملية تخطيط سليمة وفعالة بنيت على أسس علمية واضحة، وقد حدد مهماته بما يلي:

أ ـ إقامة نظام احصائي شامل وموحد في البلاد يواكب تطور علاقات الانتاج.

ب ـ توجيه هذا النظام الاحصائي مما يكفل توارد المعلومات الصحيحة في مواعيدها المحددة الى المكتب وصدورها عنه.

جـ ـ إعداد نظام متكامل من المعلومات الرقمية المعبرة عن كافة جوانب تطور المجتمع وعملية الانتاج.

د ـ تتبع الخطط الاقتصادية والاجتماعية لاحصاء نتائجها في مختلف المراحل.

هـ ـ رفع التقارير والدراسات الدورية المنتظمة الى رئاسة مجلس الوزراء وهيئة تخطيط الدولة وتزويد الوزارات المعنية بها.

و ـ إقامة الصِلات والمراسلات العلمية وتبادل المنشورات مع الأجهزة والمؤسسات العلمية الدولية والاجنبية العاملة في مضمار الاحصاء وتمثيل القطر في المؤتمرات الاحصائية الدولية

ز ـ وبصورة عامة كل ما يتعلق بعمليات الاحصاء والتعداد وما يكلفه بشأنها مجلس الوزراء والمجلس الأعلى للتخطيط.

ولتحقيق هذه المهام يقوم المكتب بمايلي:

١ ـ تنظيم فعالياته وفقاً لخطة بعيدة المدى وخطة سنوية تصدران بقرار من رئيس مجلس الوزراء أو السلطة المفوضة بصلاحياته تجاه المكتب.

٢ ـ إعداد مشاريع قرارات تصدر عن رئيس مجلس الوزراء أو السلطة المفوضية بصلاحياته تتضمن تعليمات لكافة أجهزة الدولة أو القطاع العام حول التصنيف والتبويب وتعاريف المؤشرات الفنية الهامة ومستواها فيما يتعلق باعداد المعلومات الاحصائية وتجهيزها ومواعيد تقديمها الى المكتب ويؤخذ رأي هيئة تخطيط الدولة ووزارة المالية في مشروعات القرارات المشار اليها.

٣ ـ إعطاء الصفة الرسمية للأرقام الاحصائية في الدولة بعد الموافقة عليها.

٤ ـ الموافقة للجهات الرسمية وغير الرسمية على القيام ببحوث إحصائية عن طريق توجيه الأسئلة أو الاستمارات.

٥ ـ الموافقة للجهات الرسمية وغير الرسمية على اصدار النشرات المتضمنة للمعلومات الاحصائية ويستثنى من هذه الموافقة ما يتعلق بالعمل الداخلي للاجهزة الرسمية وأجهزة القطاع العام.

٦ ـ إعداد مشروعات القرارات التي تصدر عن رئيس مجلس الوزراء

أو السلطة المفوضة بصلاحياته المتضمنة تحديد مهام اجهزة الأحصاء لدى الوزارات والادارات والمؤسسات والمنشآت الاقتصادية

٧ ـ اقرار خطة عمل الأجهزة الاحصائية لدى الوزارات والادارات والمؤسسات والمنشآت الاقتصادية واقامة علاقات مباشرة معها والاشراف عليها فنياً. والعمل على تدريب العاملين فيها وزيادة كفاءتهم.

٨ ـ ممارسة مهام الضابطة العدلية عن طريق الباحثين الاحصائيين الميدانيين من موظفي المكتب في معرض قيامهم بالأعمال الاحصائية بعد تحليفهم اليمين القانونية أمام القضاء، ويعتبر جميع العاملين من الحلقة الثانية أو ما يماثلهم باحثين احصائيين.

إن العمل الاحصائي في القطر العربي السوري بدأ يأخذ بُعداً جديداً في الوقت الحاضر نتيجة للاهتمام الذي تعطيه السلطات العامة لتطوير وتنشيط وتوسيع قاعدة البيانات الاحصائية.

ويسعى المكتب المركزي للاحصاء حالياً الى أخذ دوره المتميز في عملية جمع البيانات الاقتصادية والاجتماعية من جهة وفي عملية تحليل هذه البيانات من جهة أخرى.

كما يسعى المكتب حالياً الى خلق نواة لبنك معلومات متخصص في بعض الأنشطة الاقتصادية وأهمها النشاط الزراعي، ويعمل على التوسع في استخدام المكننة وتطبيقها خاصة وانه كان أول

من استخدم الحاسب الالكتورني في القطر العربي السوري ويملك أجهزة متطورة تعتمد على أسلوب الربط المباشر

وهناك مسعى لأن تحول مديرية تجهيز البيانات (مديرية الحاسب الألكتروني) الى مركز قومي للحاسبات في القطر العربي السوري.

الأجهزة الاحصائية في الوزارات والادارات والمؤسسات العامة والمنشآت الاقتصادية:

نصت المادة السادسة من المرسوم التشريعي رقم ٨٧ لعام ١٩٦٨م على إحداث جهاز للاحصاء في كل وزارة أو ادارة أو مؤسسة أو منشأة اقتصادية. واعتبار كافة الأجهزة الاحصائية في الدولة تابعة فنياً للمكتب، وهو يقر خطة عملها ويقيم معها علاقة مباشرة، وعليه أن يعمل على تدريب العاملين فيها وزيادة كفاءتهم.

واستناداً لذلك فقد أحدث في كل وزارة أو ادارة أو مؤسسة عامة أو منشأة اقتصادية جهاز احصائي يتناسب وحجم المهام الاحصائية في الجهة التي يرتبط بها، بحيث يكون كالتالي:

أ - في الوزارة، مديرية أو دائرة مستقلة ترتبط بمعاون الوزير المختص.

ب - في المؤسسات العامة، دائرة ترتبط اداريا بمدير التخطيط والاحصاء في المؤسسة.

جـ - في الوحدة: ويقصد بها منشآت القطاع العام أو فروع

المؤسسات في المحافظات بحيث يكون جهاز الاحصاء فيها هو نفس جهاز التخطيط مع مراعاة الفصل الوظيفي للأعمال والتبعية الفنية فيما يتعلق بالعمل الاحصائي.

تتبع كافة الأجهزة الاحصائية في الدولة المكتب المركزي للاحصاء وذلك تجنباً للأعمال الروتينية والتقيدات الادارية، ويقيم معها علاقات مباشرة كما يقوم رؤساء الأجهزة الاحصائية بتأمين الصلات في مجال العمل الاحصائي مع الأجهزة التابعة وفقاً للتسلسل الهرمي للادارات والوزارات والمؤسسات العامة والوحدات.

تقوم الأجهزة الاحصائية بتتبع الخطط الطويلة والقصيرة الأجل للجهات التابعة لها، وتعد تقارير تتبع التنفيذ الخاصة بها، بحيث تبرز الصعوبات التي واجهت التنفيذ والايرادات المتخذة لمعالجتها، كما تتضمن الأعمال الايجابية التي أدت لتجاوز أهداف الخطة في حال وجودها، كما تقوم باعداد الدراسات والأرقام في مجال عملها بحيث تتضمن عرضاً وتحليلاً لمستوى التطور الذي تم الوصول اليه، وكذلك معدلات التنمية واتجاهاتها والعوامل التي أثرت فيها.

طبعت بالمطابع الأمنية بدار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
بالرياض ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

دار النشر
[illegible]